



وجهت القوى السياسية الخطاب إلى الحكومة لانعقاد الجلسة الاستثنائية جراء الاضطراب السياسي الذي شهدت البلاد في الوقت الراهن

2020/10/19

البرلمان التايلندي /بانكوك، تايلند



قام رئيس مجلس النواب بإحالة خطاب بشأن انعقاد الجلسة الاستثنائية إلى الحكومة للنظر فيه نتيجة وصول القرار النهائي عقب الاجتماع المشترك بين الكيان السياسية الثلاثة كانت موالية و معارضة و حكومية. بالرغم من أنها من الآليات البرلمانية ضمن المناقشة العامة في ظل تصاعد الأزمة السياسية التي شهدت البلاد في الوقت الراهن.

و في السياق نفسه، صرح المستشار لرئيس مجلس النواب خلال المؤتمر الصحفي أمس، بأن القرار مقيد فقط في السلطة التشريعية و صلاحيتها، وذلك خلال الاجتماع المشترك من المندوبين بين الأطراف سواء كانوا الأحزاب الموالية للحكومة و الأحزاب المعارضة و مجلس الوزراء حيث تمت الموافقة بالاجماع على انعقاد الجلسة الاستثنائية على الفور، فبالناتالي بادر رئيس مجلس النواب التوقيع عليه و إحالة الموضوع إلى الحكومة استندراكا للنظر في اجتماع مجلس الوزراء المقرر في يوم الثلاثاء 2020/10/20 .

وأوضح بأن هذا الخطاب يتحتوى على المسألتين المهمتين إحداهما مطالبة الحكومة بالموافقة على تشريع المرسوم الملكي لانعقاد الجلسة الاستثنائية لكونها مجالا في المباحثات و تبادل الآراء و المقترحات من كافة الأطراف حتى تسبب إلى تسوية الأزمات السياسية التي شهدت البلاد حاليا، و الأخرى أن تتيح الفرصة لكل أعضاء المجلسين النواب و الشيوخ خلال الاجتماع المشترك لفتح مجال للمناقشة العامة وفقا للمادة 165 من الدستور. كما أضاف أيضا، بأن المادة 165 التي تنص كما يلي: في حالة وجود أية مشكلات التي تتعلق بإدارة البلاد، لمجلس الوزراء أن ينبغي على استماع الآراء و المقترحات من كل المجلسين النواب و الشيوخ، كما يمكن لرئيس الوزراء إبلاغ رئيس البرلمان لانعقاد الاجتماع المشترك بين المجلسين و فتح الآفاق للمناقشة العامة خلاله دون التصويت.

ونقل عن تعبير الرئيس حيث قائلا "نحن منتظرين كل الردود والإجابة من الحكومة، مؤكدا على أن جميع الأوانة كانت دقيقة و ساعة مهمة جدا أيا كانت لا بد أن نتسابق بها لإنهاء الأوضاع المتوترة، و نأمل في إجابة الحكومة إزاء انعقاد الجلسة الاستثنائية بأسرع الوقت ممكن". و لكن أقر مجلس الوزراء مؤخرا ستعقد الجلسة الاستثنائية المقررة في اليوم 26 - 27 في الشهر الجاري.

----- المترجم : شوشات بوت بينج /قسم اللغات الأجنبية/الأمانة العامة بمجلس النواب-----